العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688



# تمديد التحالف العربي لوقف إطلاق النار في اليمن يحرج الحوثيين

## وثيقة الحل الشامل التي يعرضها المتمردون تكشف عدم جديتهم إزاء السلام

يحمل تجديد تحالف دعم الشرعية اليمنية لوقف إطلاق النار في اليمن رسالة واضحة من السعودية قائدة التحالف إلى المجتمع الدولي بأنّ الرياض بصدد تحمّل مسؤولياتها إزاء الأوضاع الخطرة في البلد ومستعدّة لتمهيد الأرضية للسلام، ملقية بذلك الكرة في ملعب الحوثيين المرتبطين في قرار السلام والحرب بداعمتهم إيران وأجندتها في المنطقة.

هل في العمر متسع لإدراك لحظة السلام

عدن – قرّر تحالف دعم الشرعية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية، الجمعة، تمديد وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد لمدة شهر، في خطوة تحرج على نحو خاص المتمرّدين الحوثيين المتردّدين إزاء مبادرة التحالف، خصوصا وقد أصبحت التهدئة وإفساح المجال لجهود السلام مطلبا دوليا وأمميا ملحّا في ظل الأوضاع بالغة الصعوبة التي يمرّ بها اليمن وبالنظر إلى الأخطار التي تهدّده بفعل انتشار وباء كورونا في المنطقة والعالم.

وقال العقيد الركن تركي المالكي المتحدث باسم التحالف إنّ قيادة الأخير قرّرت تمديد وقف إطلاق النار لمدة شهر.

وكان التحالف أعلن قبل أسبوعين هدنة من جانب واحد انتهت مساء الخميس. وخلال هذه الفترة استمرّت المعارك بين المتمردين المدعومين من إيران والحكومة المعترف بها دوليا، بينما اتّهم الحوثيون التحالف بشنّ العشرات من الغارات الجوية على مناطق متفرّقة من اليمن.

مارتن غريفيث

ألقوا السلاح، أطلقوا الأسرى، افتحوا الممرات الإنسانية

والأسبوع الماضي، أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث في إحاطة لمجلس الأمن الدولي تحقيق تقدم كبير نحو وقف إطلاق نار عام في البلاد، لكنه حذّر من تواصل المعارك.

وبمناسبة حلول شهر رمضان جدّد غريفيث دعوته لأطراف النزاع إلى إلقاء السلاح وإطلاق سراح المحتجزين. وقال في رسالة وجهها إلى الشعب اليمني وأطراف النزاع "أرجو أن يأتي شهر رمضان الكريم بمنح السلام والتصالح والفرحة، وآمل أن ترتفع أصواتكم (اليمنيين) مدوِّية أكثر فأكثر منادية بالسلام، ومطالبة بحقكم في مستقبل أفضل".

وأضاف متوجّها للمسؤولين في المعسكرين المتصارعين "ليكن هذا الشهر العظيم مصدر إلهام لكم لإنهاء معاناة شعبكم.. ألقوا سلاحكم. أطلقوا سراح كل من سلبه النزاع الحرّية. افتحوا الممرات الإنسانية"، مؤكّدا رجاءه "ليكن شغلكم الشاغل تنسيق الجهود لمساعدة بلادكم في مواجهة تفشي كورونا وغيرها من الاحتياجات الطارئة".

وانتهى الخميس أجل وقف إطلاق النار الذي أعلنه في الثامن من أبريل الجاري التحالف بقيادة السعودية لمدة أسبوعين دون أن يفضي إلى هدنة حقيقية على الأرض.

وجاء أحدث مسعى لإحلال السلام في اليمن في أعقاب دعوة أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة الشهر الماضي إلى وقف إطلاق النار عالميا حتى يتسنى للعالم التركيز على مكافحة وباء كورونا الذي تخشى وكالات الإغاثة الدولية أن يتسبب في كارثة في اليمن بعد سنوات الحرب الخمس.

غير أن حركة الحوثي الموالية لإيران لم تقبل إعلان وقف إطلاق النار واستمر العنف في عدة محافظات من بينها مأرب معقل الحكومة اليمنية المدعومة من التحالف العربي.

وتوقّع دبلوماسي غربي مقيم بالسعودية نقلت عنه وكالة رويترز أن يقوم الحوثيون بشن هجوم على مدينة مأرب في وقت قريب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، معتبرا أنّ ذلك سيكون حلقة كارثية أخرى في الحرب الدائرة باليمن.

وبينما يبدو ارتباط الحوثيين الشديد بإيران عائقا كبيرا أمام إنهاء الحرب في اليمن باعتبار أنّ السلام في البلد لا يخدم مصلحة طهران إذ يمثّل تخفيفا للضغط على غريمتها الكبرى في المنطقة المملكة العربية السعودية، يبدو موقف الأخيرة من جهود السلام في اليمن أكثر إيجابية، حيث استأنفت محادثات غير مباشرة مع الحوثيين.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر مطلعة على تلك المحادثات أن الحوثيين يريدون رفع الحصار الجوي والبحري قبل الشروع في عملية سلام.

ويؤكّد ذلك فحوى وثيقة نشرها الحوثيون تحت عنوان "مقترح وثيقة الحل الشامل لإنهاء الحرب على الجمهورية اليمنية"، وتُلخّص تصوّر المتمرّدين لأسس إطلاق عملية سلام في اليمن.

وجاءت الوثيقة مخيّبة لآمال دعاة السلام في اليمن كونها لم تتضمّن سوى قائمة طويلة لمطالب واشتراطات الحوثيين أغلبها تعجيزي وغير قابل للتنفيذ على أرض الواقع، حيث وضع الحوثيون العبء الكامل لإنهاء الحرب ومعالجة انهيار الاقتصاد اليمني على عاتق التحالف بقيادة السعودية.

وفي المقابل يظهر مارتن غريفيث المبعوث الأممي إلى اليمن تفاؤلا بإمكانية إنهاء الحرب وبسط السلام. وقال لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنه يتوقع أن يتبنى الطرفان المتحاربان رسميا في المستقبل القريب اتفاقات تنص على وقف لإطلاق النار على مستوى البلاد وإجراءات اقتصادية وإنسانية واستئناف المحادثات السياسية. لكن محمد عبدالسلام المتحدث باسم الحوثيين قال إنّ "المبعوث الأممي يحيلنا إلى مقترحين تجاهلا الحصار والقضايا الأساسية"، متهما إياه باستخدام "تعابير مطاطة لا تعطي أي التزام".

ولم يَبْدُ خلال الفترة الأولى من وقف إطلاق النار التي انتهت الخميس أثر يذكر على المعارك التي تواصلت وأحدثت تغييرات جزئية في واقع السيطرة الميدانية.

وتمكّن الجيش التابع للشرعية اليمنية، الجمعة، من السيطرة على مواقع هامة في مديرية مكيراس، جنوبي محافظة البيضاء وسط البلاد، بعد معارك مع الحوثيين. وجاء ذلك غداة إعلان الجيش اليمني سيطرته على معسكر طارق في جبهة نهم شرقي العاصمة صنعاء.

# المحاصصة تهدد رئيس الوزراء العراقي المكلّف بمصير سابقيْه

بغداد - حذّرت مصادر سياسية عراقية من أنّ مصير الحكومة الجاري تشكيلها من قبل رئيس الوزراء المكلّف مصطفى الكاظمي لا يزال بعيدا عن الحسم، مشيرة إلى بروز خلافات بين المكونات السياسية على المناصب في الحكومة الجديدة من شأنها أن تنسف التوافق الواسع الذي برز بداية على شخص الكاظمي، وقد تلحقه بمصير محمّد توفيق علاوي وعدنان الزرفي اللذين كُلفا قبله بتشكيل الحكومة وفشلا في ذلك.

وأوضحت المصادر ذاتها أنّ الخلافات برزت عندما دخل تشكيل الحكومة مرحلة مناقشة التفاصيل وبدأت الأحزاب تطالب بحصصها في المناصب الوزارية متخلية عن شعار تجاوز المحاصصة الذي رفعته عدة شخصيات سياسية.

ويلفت متابعون للشأن العراقي إلى أنّ غياب ضغوط الشارع وتوقّف الانتفاضة الشعبية بسبب الظروف التي فرضها انتشار فايروس كورونا، منحا الأحزاب التي كانت متخوّفة على مصير النظام من موجة الاحتجاجات العارمة التي تفجّرت في أكتوبر الماضي واستمرت لأشهر، متنفّسا جديدا وفُسحة من الزمن للدفاع عن مصالحها وعلى رأسها نيل حصصها من المناصب الوزارية وحتى الإدارية في الحكومة الجديدة.

وقال النائب بالبرلمان العراقي كاطع الركابي إنّ عملية تشكيل الحكومة العراقية تواجه مخاضات عسيرة بسبب الخلافات على توزيع الحقائب الوزارية بين الكتل البرلمانية.

وأرجع النائب عن ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي تأخير تشكيل الحكومة الجديدة إلى الاختلافات في وجهات النظر بين الكتل السياسية وتمسّكها بأخذ حصصها من الوزارات باعتبارها استحقاقا لها.

وأضاف متحدّثا لوكالة الأنباء الألمانية أن جميع الكتل السياسية ما زالت تتشبث بالحصول على عدد من الوزارات. وأوضح أن اللائحة الوزارية المتداولة في وسائل الإعلام عليها اعتراضات على بعض المرشحين الذين سيتعيّن استبدالهم بآخرين.

وأمام الكاظمي مهلة لتقديم حكومته للبرلمان تمتدّ إلى التاسع من شهر مايو القادم. ويعتبر مراقبون أن نجاحه في تشكيل حكومة تسدّ الفراغ الذي خلّفته استقالة حكومة عادل عبدالمهدي مطلع العام الجاري ضرورة ملحّة للعراق بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي يعيشها البلد، وخصوصا الظرف الاقتصادي والمالي بالغ التعقيد والناجم عن تهاوي أسعار النفط.

وينظر في داخل العراق وخارجه إلى مصطفى الكاظمي باعتباره مرشّحا توافقيا وتُعلّق عليه آمال لإحداث نوع من التوازن في العلاقات الخارجية للعراق. وهذا العامل بالذات هو ما يجعل الرجل موضع ارتياب صقور الموالاة لإيران الأمر الذي يضع عراقيل إضافية في طريقه.

وكانت مصادر سياسية قد تحدّثت عن إتمام رئيس الوزراء العراقي المكلف اختيار أعضاء أكثر من نصف كابينته الوزارية، بانتظار عرضها على مجلس النواب لنيل الثقة.

وتسرّبت إلى وسائل الإعلام أسماء عدد من المرشحين لشغل مناصب وزارية في حكومة الكاظمي. وقالت المصادر إن الأسماء عرضت خلال جلسة مباحثات للقوى الشيعية، بانتظار جلسات أخرى سيتم عقدها لحسم الأمر بشأن عدد من المرشحين قبل الذهاب إلى البرلمان لنيل الثقة.

وضمت قائمة الأسماء المسربة خليطا من الوجوه السياسية القديمة مثل الكردي فؤاد حسين المرشح للبقاء على رأس حقيبة المالية التي يشغلها الآن، والشيعي إبراهيم بحر العلوم المرشح لحقيبة التعليم العالي، وجبار لعيبي وهو وزير سابق للنفط مرشح الآن للحقيبة نفسها، ومحمد شياع السوداني الذي كان وزيرا للعمل في الحكومة السابقة ومرشح لنفس المنصب في الحكومة الجديدة.

وتؤكد المصادر ذاتها أن الخلافات لا تزال مستحكمة بشأن حقيبتي الدفاع والداخلية، فبينما يرى الكاظمي أنهما من استحقاقه الشخصي ما يتطلب ترك الحرية له في اختيار المرشحين لهما، تصر الأحزاب السنية والشيعية على أن الوزارتين يجب أن تحسما طائفيا وليس وفقا لرغبة المكلف.

محمد الخالدي

الكاظمي يعاني ضغطا شديدا من الأحزاب السياسية

وكشف محمد الخالدي النائب عن كتلة بيارق الخير بقيادة وزير الدفاع السابق خالد العبيدي عن لجوء الأحزاب السياسية إلى طريقتين من شأنهما إفشال المكلف بتشكيل الحكومة في مهمته.

وقال الخالدي لشبكة رووداو الإعلامية إنّ "الكاظمي يعاني من نفس مشكلة الزرفي وعلاوي"، موضّحا أنّ رئيس الوزراء المكلف يعاني من مشكلة المناصب وخاصة الوزارات السيادية، إضافة إلى مشاكل تتعلق بالمناصب العليا كالهيئات المستقلة والمدراء العامين وغير ذلك. كما توقّع صعوبة تمرير حكومة الكاظمي بعد أن تسربت أسماء مرشحين لنيل مناصب وزارية واعترضت عليها كتل سياسية.

واعتبر النائب ذاته أنّ الكاظمي يعاني من ضغط شديد وأنّ الأحزاب السياسية لن تصوت له في حال خالفها الرأي وجاء بأشخاص مستقلين مستندا إلى معيار الكفاءة والمهنية. كما توقّع أن تؤثر بعض الكتل الكبيرة على نوابها وتمنعهم من تمرير كابينة الكاظمي أمام البرلمان.

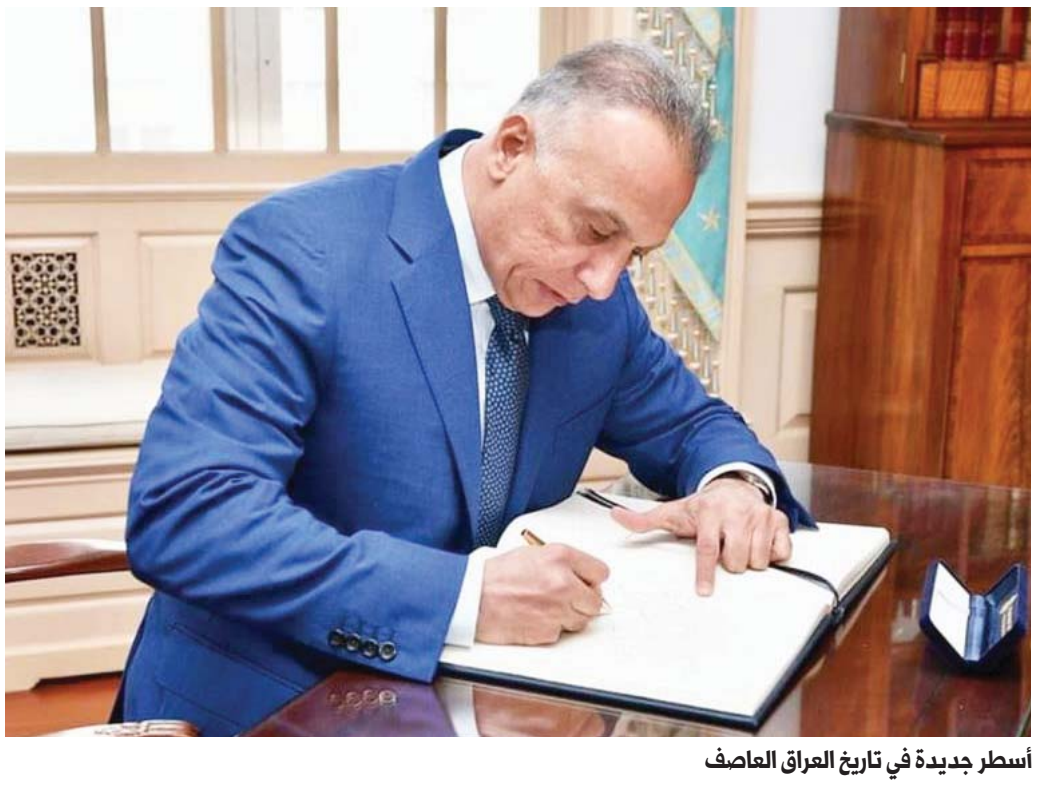

أسطر جديدة في تاريخ العراق العاصف

# السعودية تتخلّى جزئيا عن عقوبة الجَلْد

الرياض – تقرّر في المملكة العربية السعودية إلغاء جزئي لعقوبة الجلد في مسعى تدريجي لملاءمة المنظومة العقابية للمملكة مع مقتضيات منظومة حقوق الإنسان الدولية، وذلك في إطار عملية الإصلاح الشاملة التي بدأتها المملكة خلال السنوات الأخيرة ومن أبرز مظاهرها تفكيك مراكز التشدّد الديني وإنهاء سطوة رجال الدين المتزمّتين على الدولة والمجتمع.

ونقلت صحيفة عكاظ المحلية عن مصادر مطلعة أن هناك توجيهات عليا قضت بعدم الحكم بعقوبة الجلد في العقوبات التعزيرية، وهي العقوبات التي تسلّط على مرتكبي "جرائم صغرى" لا تستدعي إقامة الحدّ.

وكثيرا ما كانت لصدور أحكام بالجلد في السعودية ولأخبار تنفيذها أصداء دولية سيئة مؤثّرة على صورة المملكة المتّجهة بقوة نحو الإصلاح والمصرّة على استكماله بجرأة غير معهودة.

وأفادت مصادر الصحيفة بأن التوجيهات تقضي "بقيام الهيئة العامة بالمحكمة العليا بتقرير مبدأ قضائي يكون مقتضاه عدم الحكم بعقوبة الجلد في العقوبات التعزيرية والاكتفاء بعقوبات أخرى". وأوضحت المصادر أن المحاكم ملزمة بتطبيق هذا المبدأ وعدم الخروج عليه بأي حال من الأحوال.

وكانت الهيئة العامة للمحكمة العليا قد أصدرت قرارا بالأغلبية ينص على اكتفاء المحاكم في العقوبات التعزيرية بالسجن أو الغرامة أو بهما معا، أو عقوبات بديلة بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة أو قرارات بهذا الشأن.

وسبق لعضو مجلس الشورى السعودي فيصل الفاضل أن دعا إلى إلغاء عقوبتي الإعدام والجلد واقتصارهما فقط على قضايا الحدود الشرعية.